

الإدارة الإلكترونية في النظامين المغربي والجزائري

-دراسة مقارنة-

E_ administration in the Moroccan and Algerian systems -Comparative Study-



طالبة الدكتوراه/ صفاء بورزقمة^{1,2,3}، الأستاذ/ ميلود قاسم¹

¹ جامعة ورقلة، (الجزائر)

² مخبر إشكالية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في التجربة الجزائرية، جامعة ورقلة

³ المؤلف المراسل: safasasoufa@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/24 تاريخ القبول للنشر: 2021/03/25 تاريخ النشر: 2021/04/28



ملحظة المقال: اللغة العربية: د. / يوسف يوسف (جامعة تيارت) اللغة الإنجليزية: أ. / سارة الناصر (العراق)

ملخص:

أصبح تبني مشروع الإدارة الإلكترونية ضرورة ملحة للارتقاء بأداء الجهاز الإداري وتقريبه من المواطن، فرضتها الثورة المعلوماتية التي كان لها تأثير مباشر على مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة، وقد كان للأنظمة الإدارية العربية النصيب الكافي من هذا التأثير حيث سعت هي الأخرى لاعتماد الإدارة الإلكترونية في تسيير الإدارة العمومية وكانت المغرب والجزائر من بين الدول التي بادرت بكل الآليات والبرامج لتبني الإدارة الإلكترونية في ظل تغييرات البيئة السياسية والاقتصادية والتي كان لها التأثير المباشر في فعالية وكفاءة تحقيق أهدافها. لذا تناولنا في البحث تطبيقات الإدارة الإلكترونية في ظل تأثيرات البيئة السياسية والاقتصادية في الجزائر والمغرب بمنظور مقارنة باستعراض أهم إنجازاتها في هذا المجال ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

الكلمات المفتاحية: البيروقراطية؛ الإدارة الإلكترونية؛ المواطن؛ المغرب؛ الجزائر.

Abstract:

The E- administration adoption has become a pressing need for the administration performance improvement and for moving more closer to the citizen, which is imposed by the information technology revolution that had a direct effect on several countries in divergent degrees. In this context, the administration systems of the Arab states had an adequate share of these effects what induced them also sought to adopt the E-administration. Among these countries, Algeria and Morocco have been firmly committed to adopting E-administration through several mechanisms and programs, especially in the light of economic and political environment changes, which have a direct impact on performance and effectiveness in achieving its objectives. Therefore, in this paper,

we examine the economic and political environment effects on the E-administration applications in Algeria and Morocco from a comparative view by showing the most significant achievements in this realm and the extent they achieve their goals effectively.

Key words: *Bureaucracy; E_administration; citizen; Morocco; Algeria.*

مقدمة:

يشهد العالم اليوم ثورة معلوماتية هائلة شملت مختلف المجالات والميادين، حيث أصبحت مرتكزا أساسيا وضرورة حتمية لتحسين الخدمات الإدارية وتجويدها على المستويين المحلي والوطني، وتوسعي مختلف الدول خاصة العربية منها إلى مواكبة هذا التطور نظرا لتسارع وتيرة التحول من نظام الإدارة التقليدية إلى نظام الإدارة الحديثة، هذه الأخيرة التي أدت إلى بروز نموذج جديد من التسيير الإداري والذي يتمثل في الإدارة الإلكترونية، حيث يعتبر هذا التحول بمثابة قفزة نوعية وتحول جذري في الأنظمة الإدارية على اختلافها وإحداث تغييرات في وظائف الإدارة العامة والبيروقراطيات والقضاء على مختلف سلبيات وأمراض البيروقراطية حيث تقوم الإدارة الإلكترونية على الرقمنة واعتماد أنظمة المعلومات سعيا منها لإرضاء المواطن وتقريبه من الإدارة، إلا إن هذا التحول ليس بالشيء الهين وإنما يحدث وفق متطلبات تقنية وبشرية إضافة إلى مجموعة شروط تسهم في تحقيق هذا التحول وفق مجموعة مراحل أساسية والتي هي أساسا خاضعة لتأثيرات المحيط السياسي والاقتصادي للإدارة داخل النظام.

والأنظمة العربية كغيرها من الدول كان لها نصيب من تأثير التحولات العالمية في مجال التحول الرقمي الذي أصبح بمثابة حتمية لازمة لكل الأنظمة دون استثناء من بينها المغرب والجزائر بخاصة لما شهدته هذه الدول من تحولات عميقة عقب الاستقلال وما له من تأثيرات سلبية على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وذلك بسبب سوء التسيير في ظل ضعف وهشاشة الجهاز الإداري، وانعدام الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات، لذلك بادرت إلى تبني مشروع الإدارة الإلكترونية سعيا منها لمواكبة التطورات العالمية من جهة وعصرنة الجهاز الإداري ورفع كفاءة أدائه بتقريبه من المواطن من جهة أخرى.

وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تبني مشروع الإدارة الإلكترونية وأهميتها في الارتقاء بأداء الجهاز الإداري وتقريبه من المواطن ومحاولة تجنب مختلف أشكال البيروقراطية الإدارية والقضاء على سلبياتها هذا إلى جانب الوقوف عند أهم التطبيقات والآليات التي اعتمدها كل من الجزائر والمغرب ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف رقمنة الجهاز الإداري.

ومن هنا نقوم بطرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاعة تطبيق الإدارة الإلكترونية بين الإدارتين الجزائرية والمغربية في ظل تأثيرات

البيئة السياسية والاقتصادية؟

*/- فرضية الدراسة: إن للبيئة السياسية والاقتصادية تأثير كبير في فعالية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر والمغرب.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في المغرب والجزائر.

المبحث الثاني: تأثيرات البيئة السياسية والاقتصادية للإدارة العامة في تطبيق الإدارة الإلكترونية

في الجزائر والمغرب تحليل مقارن.

وقد تم الاعتماد على المنهج المقارن لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الإدارتين الجزائرية

والمغربية في مجال عصنة الإدارة في ظل تأثير البيئة السياسية والاقتصادية السائدة.

المبحث الأول:

الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في المغرب والجزائر

لظالما ارتبطت الإدارة التقليدية بمفهوم البيروقراطية هذه الأخيرة التي اتسمت بالأمراض التي تعثر أداء الجهاز الإداري وتحول دون تحقيق المستوى المطلوب في تقديم الخدمات للمواطن، وهذا ما جعل المفهوم ينحرف من معناه الإيجابي الذي استخدمه ماكس ويبر Max Weber واعتبره نموذجا مثاليا لسير المنظمات والتي تهدف في جوهرها إلى تحقيق الاستقرار والكفاءة الإدارية وتحقيق جودة أداء الجهاز الإداري من خلال السرعة في الانجاز ودقته (العايب، 2014، ص 154).

ولعل أهم ما جعل المفهوم ينظر إليه بالمفهوم السلبي هو سوء اعتماده في الأجهزة الحكومية في العالم العربي و الجزائر والمغرب على وجه الخصوص والتي غالبا ما اتسمت بأجهزتها الإدارية بالجمود والتعقيد الإداري وتعدد هيكلها بتعدد قطاعاتها الأمر الذي جعل طبيعة العمل وتقديم الخدمات أكثر تعقيدا، ولقد تجلت تحذيرات من خطورة الممارسات البيروقراطية داخل الأجهزة الإدارية في العديد من الخطابات السياسية والدراسات العامة، وذلك لما لها من تأثيرات سلبية على أداء الجهاز الإداري (قاسم، 2015، ص 69) الذي يؤثر سلبا بشكل مباشر في علاقة الإدارة بالمواطن هذا الأخير الذي يفقد ثقته تدريجيا في النظام السياسي نتيجة التعقيدات والإجراءات السلبية في حصوله على الخدمة والتي تتسم بالبطء والتأخر وعدم الدقة في التطبيق.

وقد عاشت الأنظمة العربية جملة من التحولات السياسية والاقتصادية أثرت بشكل مباشر على أداء الجهاز الإداري وزادت من تعقيداته، الأمر الذي جعلها تعتمد البيروقراطية بشكل غير عقلائي وغير رشيد في استغلالها وتبني خصائصها كونها تحقق تسيير مثالي، فقد واجهت أزمتا متعددة أدت إلى انسداد الجهاز الإداري وأصبح عاجزا على أداء مهامه وتحقيق الفعالية في تقديم الخدمات للمواطن.

المطلب الأول: التحول من التنظيم البيروقراطي إلى الإدارة الإلكترونية في المغرب

شهدت المغرب وكغيرها من الدول تحولات كبرى على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد الاستقلال والتي أثرت بشكل مباشر على أداء مختلف الإدارات العمومية ودخولها في

دائرة البيروقراطية والتي تتميز أساسا بالجمود والتعقيد، هذا إضافة إلى رغبتها في كسب ثقة المواطن وتحقيق الحد الأقصى من الرضا.

الفرع الأول: أسباب تطبيق الإدارة الإلكترونية

بفعل الأهمية البالغة التي اكتسبتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف أنحاء العالم فقد اتجهت المغرب إلى تطبيقها في وقت مبكر حيث كان أول إدخال للانترنت في 1995 حيث تم في نفس التاريخ تأسيس اللجنة الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والتي هدفت أساسا إلى تعميم تطبيق الانترنت بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع، وذلك تحقيقا لأهداف مثلى والتي أهمها تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن، هذا إضافة إلى جملة من الأسباب والمتمثلة في: (حراق، 2015، ص 42).

- الضغوطات الخارجية والنتيجة عن التحولات والتغيرات العالمية بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصال خاصة بعد صدور تقرير البنك الدولي حول الإدارة المغربية في 1995 والذي لخص المشاكل التي تعاني منها الإدارة العمومية والتي اعتبرها بيروقراطية بمفهومها السلبي والتي من سلبياتها تعقيد المساطر والإجراءات الإدارية وتضخم هياكلها مما يعرقل العمل الإداري.

- حتمية اعتماد الإدارة الإلكترونية وضرورة التحول من الإدارة التقليدية البيروقراطية إلى الإدارة الحديثة الرقمية في مختلف الإدارات والمجالات.

- مواجهة تحديات الثورة الرقمية ومواكبتها لتمكين المرافق العمومية من رفع كفاءة أدائها لممارسة مهام تؤهلها لولوج عالم العصرية والحداثة.

- انفتاح الإدارة العمومية على العالم الخارجي وتحقيق مبدأ الشفافية في معاملاتها مع المواطن باعتباره المستهدف الأساسي من عملية العصرية والتحول وفي علاقتها مع المتعاملين معها من المؤسسات والهياكل الأخرى.

- رفع كفاءة العمل الإداري لمواكبة العولمة الإدارية.

الفرع الثاني: مراحل التحول

إن المغرب وغيرها من الدول أدركت ضرورة التطور الإداري والتحول نحو الإدارة الرقمية حيث وضعت مجموعة من التدابير والبرامج التي تحقق عملية التحول وذلك وفق مراحل متتالية تمثلت في ما يلي:

أ- المرحلة الأولى:

وذلك في الفترة الممتدة من 1999_2003 بعد وضع ميثاق حسن التدبير سنة 1998 والذي نص على ضرورة التحول إلى الإدارة الإلكترونية وتخليق المرفق العمومي (حدث بريس الاخبارية، 2020)، وكان بمثابة عتبة أولية للمرحلة الأولى لعملية التحول ليتم إعداد المخطط الخماسي 1999_2003 والذي وضع بهدف اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال وسيلة لتطوير الاقتصاد الوطني من خلال التنافس الاقتصادي لتلبيها فيما بعد صياغة إستراتيجية المغرب الإلكتروني سنة 2001 في نسختها الأولى بعنوان الإستراتيجية الوطنية لإدماج المغرب في مجتمع المعرفة والإعلام والتي من خلالها أكد الملك على أن إصلاح الإدارات العمومية وعصرنتها سيظل من بين الرهانات الرئيسية التي تسعى المملكة لتحقيقها من أجل

الانخراط في الشبكة العالمية للثورة الرقمية لتكتمل هذه المرحلة بإحداث اللجنة الوطنية للحكومة الإلكترونية سنة 2003 واللجنة الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب- المرحلة الثانية:

في الفترة الممتدة من 2004_2008 تمثلت هذه المرحلة في بداية وضع الأسس الرئيسية لصياغة وتخطيط وبرمجة مشروع التحول الجذري نحو الإدارة الإلكترونية بداية بتحديث القطاعات العامة حيث قدمت بهذا الصدد وزارة الشؤون الاقتصادية أهم التوجيهات التي تهدف إلى تطوير الإدارة الإلكترونية من خلال ترشيد عملية تقنين مختلف المعلومات ومعالجتها والعمل على نشر الخدمات للمواطنين والشركات (C.Cherkaoui & D.Mammass, 2005.p02) هذا وقد تم خلالها صياغة وإعداد البرنامج الوطني للإدارة الإلكترونية المعنون بـ "إدارتي" 2005_2008 والذي يهدف إلى رفع كفاءة الجهاز الإداري وتجويد الخدمة المقدمة للمواطن والمتعاملين مع الإدارة من خلال تبسيط المساطر الإدارية وتسهيل العمليات والإجراءات المقدمة لهم (المواطن، المؤسسات). (حراق، 2015، ص 72).

ج- المرحلة الثالثة 2009_2013

اعتبرت هذه المرحلة بمثابة القفزة النوعية في عصرنة الإدارة والتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية والتي توجت بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمغرب الرقمية 2009/2013 حيث وضعت هذه الإستراتيجية بهدف تثمين عصرنة الإدارة وتقريبها أكثر من المواطن وذلك من خلال جملة من التحولات تمثلت في أجراًة جملة من المشاريع التي تسهل عملية تقديم الخدمات وتجويدها هذا إضافة إلى تبسيط المساطر الإدارية وترشيد أداء الجهاز الإداري وبالتالي جهاز كفاء-خدمة جيدة- تكلفة أقل، (حراق، 2015) وهذا وقد رافقت بدايات هذه المرحلة دستور المملكة الجديد 2011 والذي أكد بدوره على ضرورة عصرنة الإدارة والتأكيد على اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة بمختلف عملياتها ووسائلها في الإدارة العمومية يعزز من تحسين علاقة الإدارة مع المواطن وتميزها بمبادئ الرشادة بتعزيز مبدأ الشفافية من منطلق حق المواطن في الاطلاع على المعلومة. (جفري، 2017).

وفي إطار نفس الأهداف لإصلاح الإدارة العامة وعصرنتها تم صياغة الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018/2021 والتي تضمنت عدة مشاريع أساسية موزعة على 4 تحولات هيكلية والتي من أهمها التحول الرقمي الذي من أهدافه اعتماد مختلف الوسائل والأليات التي تسهل على المواطن الحصول على الخدمات على اختلافها من الإدارة العمومية عن طريق تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال ليتم تقييم أدائها وتعزيز قدراتها لتلبية احتياجات المواطن. (وزارة اصلاح الادارة والوظيفة العمومية، 2018_2021).

الفرع الثالث: أهم انجازات المغرب في تطبيق الإدارة الإلكترونية

إن اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبح ضرورة ملحة لمختلف المجتمعات على اعتبار أنها وسيلة فعالة في تحسين أداء الجهاز الإداري خاصة في تعامله مع المواطن باعتباره المستهدف الأول من هذه العملية، لما لها من انعكاس ايجابي في عملية تقريبه من إدارته والحصول على الخدمات بأسرع وقت وأقل تكلفة وبجودة في المستوى. وفي هذا الإطار سعت المغرب من اجل تحقيق مشروع التحول الرقمي واعتباره

احد الأهداف الرئيسية في برنامجها الإصلاحي في مختلف مستويات الجهاز الإداري من خلال تعزيز القدرات الخاصة به ومواكبة التحول الرقمي العالمي.

وفي هذا الإطار فقد حققت جملة من الانجازات المتمثلة في النقاط الآتية:

أ- اعتماد المنصة الحكومية للتكامل «Gateway government»:

تم الاعتماد على مشروع المنصة الحكومية للتكامل بهدف تسهيل حصول المواطن على مختلف الخدمات وذلك من خلال عملية تفعيل تبادل المعلومات والبيانات الخاصة به بين مختلف الإدارات على اختلاف قطاعاتها مما يسهل على المواطن الاستفادة من مجموعة خدمات من إدارات مختلفة بأقل جهد وتكلفة وبأسرع وقت، وقد عملت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بهذا الصدد بالشراكة مع وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي على هذا المشروع بهدف الحصول المشترك على معلومات بطاقة التعريف الوطنية لاحتوائها على المعلومات الشخصية للمواطن والتي تشترط في العديد من الخدمات المقدمة وبالتالي التقليل من عدد الوثائق الإدارية المطلوبة وإلغاء عامل الزمان والمكان في الخدمات المقدمة هذا إلى جانب تسهيل عملية التحقق من وثوقية تلك المعلومات. (وزارة اصلاح الادارة والوظيفة العمومية، 2017)

ب- «IDARATI»:

يعتبر هذا المشروع نقطة تحول في أداء الجهاز الإداري حيث اعتمد على هذا المشروع لإتاحة الولوج إلى مختلف المعلومات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الإدارة بمختلف مصالحها ومستوياتها حيث تعمل على تسهيل عملية تقديم الخدمات للمواطنين والموظفين في آن واحد. ويندرج ضمن هذه المنظومة عدة بوابات تعزز قرب المواطن من الإدارة.

1- بوابة الخدمات العمومية والتطبيق الذكي: تقوم هذه البوابة بنشر مختلف المعلومات المتعلقة بالخدمات الإدارية على شبكة الانترنت حيث توزع المساطر الإدارية حسب المواضيع المتعلقة بالخدمة على غرار الوثائق الشخصية والأسرة وغيرها وتقدم ما يزيد عن 140 خدمة إلكترونية تنظمها أكثر من 800 مسطرة إدارية. إضافة إلى التطبيق الذكي والذي يسهل عملية الولوج للمعلومات الخاصة بتلك الخدمات ومعزز بتقنية ازدواجية اللغة الفرنسية والعربية لتسهيل طلب الخدمة. (وزارة اصلاح الادارة والوظيفة العمومية، 2017)

2- بوابة البيانات المكانية للمرافق العمومية والتطبيق الجوال: تتيح هذه البوابة مواقع ما يزيد عن 14000 مرفق عمومي يسهل على المواطنين القيام بإجراءاتهم الإدارية وطلب خدمات من مختلف المرافق من نفس البوابة.

3- البوابة الوطنية للشكايات «CHIKAYA.ma»: تهدف هذه البوابة إلى زيادة التفاعل بين المواطن والإدارة وتعزيزه، حيث يستطيع المواطن من خلال هذه البوابة تقديم الشكايات والتظلمات التي يعاني منها من طرف الإدارات العمومية بطريقة إلكترونية ويتم متابعتها ومعالجتها والعمل على تقديم الحلول لمختلف المشاكل وتعتبر وسيلة للتواصل الفعال بين الإدارة والمواطن ويعتبر هذا الإجراء كتفعيل للفقرة الأولى من الفصل 156 من الدستور والذي ينص على أن المرافق العمومية تتلقى ملاحظات

مرتفعها واقتراحاتهم وتظلماتهم وتؤمن تتبعها. وتوفر البوابة عدة قنوات للتواصل بين الإدارة والمواطن من أجل معالجة مختلف تلك الشكايات والوصول لحلول. (وزارة اصلاح الادارة والوظيفة العمومية، 2017)

4- البوابة الالكترونية والتطبيق الذكي للتشغيل العمومي: تسهل هذه البوابة عملية الحصول على المعلومات المتعلقة بالتشغيل في الإدارات العمومية وذلك بنشر جميع إعلانات التوظيف الموزعة على الإدارات العمومية والجماعات الترابية لتلبية رغبات المواطنين في الترشح وإيداع طلباتهم لذلك. (وزارة اصلاح الادارة والوظيفة العمومية، 2017) على غرار باقي الدول حولت المغرب مواكبة التطور التكنولوجي والمعلوماتي من خلال اعتمادها لمختلف البرامج والأليات المساعدة في ذلك بهدف تسهيل خدماتها الإدارية وتحقيق فعاليتها، على اعتبار إن الإدارة الالكترونية نقطة جوهرية وخطوة حاسمة في تطور مختلف الدول، إلا أنها في خضم تحديات عديدة لم تحقق ما سعت إليه وذلك ما نتج عنه تراجع مركزها في التصنيف الدولي للبلدان الأكثر تطورا من حيث اعتماد الإدارة الالكترونية.

إن هذا التراجع الذي تعاني منه المغرب في عملية التحول الرقمي وضعف الكفاءة في تحقيق الأهداف منه، ربما نتيجة إغفال البعد الاستراتيجي في عملية التحول والذي يعتبر عاملا أساسيا في عملية التحول، هذا إضافة إلى عامل ضعف المستوى في تحقيق الجودة المطلوبة للوصول إلى الأهداف المرجوة.

المطلب الثاني: التحول إلى الإدارة الالكترونية في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول العربية سعت إلى اعتماد تطبيق الإدارة الالكترونية وذلك نتيجة لضعف الجهاز الإداري وهشاشته هذا إضافة إلى رغبة الدولة الجزائرية في مواكبة تسارع التطورات الحاصلة بفعل الثورة الرقمية العالمية والتي أصبح من الصعب جدا التكيف معها في ظل هشاشة النظام الإداري وضعف أدائه.

الفرع الأول: أسباب التحول

تمثلت أسباب انتقال الجزائر من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية في النقاط التالية: (فرطاس، 2016، ص.ص 312-313)

- فشل الإصلاحات الإدارية والسياسية في الجزائر في الفترة التي أعقبت الاستقلال.
- تفشي البيروقراطية الإدارية وانعكاساتها السلبية من جمود وغياب للشفافية وانعدام المصداقية كل هذه المظاهر زادت من اتساع الهوة بين الإدارة والمواطن.
- هجرة الكفاءات والأدمغة وغياب فعالية وكفاءة أداء الجهاز الإداري.
- انتشار الفساد الإداري باستغلال النفوذ لتحقيق المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة.
- هشاشة وضعف الهيئات الإدارية المكلفة بالإصلاح وبالتالي عدم استقرار سير الأجهزة الإدارية.

الفرع الثاني: مراحل التحول

تمثلت مراحل تحول الجزائر إلى الإدارة الالكترونية فيما يلي: (بن مرسل، 2019، ص 68)

أ- المرحلة الأولى

سنة 1970 تعتبر هذه المرحلة هي نقطة البداية بالنسبة للجزائر في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث تمت أول مبادرة بإنشاء المحافظة الوطنية للإعلام الآلي سنة 1968 والبدء بإدخالها في تسيير المؤسسات لتكون أول خطوة لذلك اعتماد شبكات التسيير المعلوماتية على مستوى شركة سوناطراك والخطوط الجوية الجزائرية.

ب- المرحلة الثانية 1980-1990

عرفت هذه المرحلة بداية تطور لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتزامن ذلك بالتجارب الدولية للحكومة الالكترونية على المستوى العالمي وقد أطلق عليها اسم القرى الالكترونية، وقد قامت الجزائر بإنشاء حظائر أجهزة الكمبيوتر إضافة إلى إنشاء مركز الدراسات والبحوث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) 1986، ليلها في سنة 1994 إقامة مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو لإقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا (RINAF) تضمن هذا المشروع ارتباط الجزائر بالإنترنت عن طريق إيطاليا.

ج- المرحلة الثالثة نهاية التسعينيات إلى يومنا هذا

مثلت هذه المرحلة تتويجا للمراحل السابقة حيث عرفت الجزائر تطورات سريعة في عملية التحول الرقمي من خلال إنشاء بنية اتصالات ذات قدرة عالية من الألياف البصرية، إضافة إلى إنشاء مؤسسات لتوفير خدمات في مجال الإعلام التقني ليتم في خطوات لاحقة تطور في مجال شبكة الانترنت و الهاتف المحمول هذا مع إنشاء عدة مؤسسات تدعم عملية التحول الرقمي واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي أهمها:

- إنشاء وكالة فضائية وإطلاق الأقمار الصناعية 2002

- إنشاء الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية 2004

- صندوق دعم استخدام وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال (FAUDTIC) 2009

- لتتوج هذه المبادرات بمشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013 والذي وضعته الجزائر

كإستراتيجية تهدف إلى بروز مجتمع المعرفة الجزائري، حيث تضمن المشروع عدة خطط وبرامج لتعزيز كفاءة الجهاز الإداري وتحسين قدراته وجعله اقرب إلى المواطن من خلال الإجراءات الرامية إلى تحسين الخدمة العمومية وترسيخ مبدأ الشفافية. (مراكشي، 2017، ص188)

وقد تضمنت إستراتيجية الجزائر الالكترونية عدة محاور رئيسية لها أهداف تسعى لبلوغها في المدة الزمنية المحددة في المشروع والتي تمتد على 5 سنوات متتالية مع وضع كل الإجراءات والضوابط والآليات لتنفيذها.

الفرع الثالث: أهم انجازات الجزائر في تطبيق الإدارة الالكترونية

إن التحول الجذري الذي عرفه العالم بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصال كان له تأثير مباشر على مختلف دول العالم والجزائر كغيرها من الدول كان لها نصيب من التأثير لتسعى هي الأخرى جاهدة لمواكبة تلك التطورات حيث اعتبرت عملية إصلاح الإدارة العامة ضرورة ملحة خاصة في ظل الوضع المتأزم الذي لحق بها عقب الاستقلال وتدهور الأوضاع في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية، ورغبة منها في تحسين الأوضاع بادرت في اعتماد كل الإجراءات والميكانيزمات التي تسهل عملية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية وسعت جاهدة إلى مواكبة التطورات العالمية وضرورة التكيف مع سرعة وتيرة التطور التكنولوجي حيث اعتمدت جل الآليات والإجراءات لتحقيق التحول الرقمي، هدفت خلالها إلى الرفع من كفاءة النظام الإداري باعتباره فرعا من النظام السياسي وجهاز أساسي في الدولة وله علاقة مباشرة بالمواطن هذا الأخير الذي يعتبر المستهدف الأول والرئيسي من كافة الإصلاحات خاصة في مجال حصوله على الخدمات الإدارية والتي تتطلب الفعالية والترشيد.

ومن أهم انجازات الجزائر في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية ما يلي:

أ- مشروع إصلاح قطاع العدالة:

يعتبر هذا المشروع أهم المشاريع الإصلاحية في الجزائر، حيث يعد قطاع العدالة احد القطاعات الرئيسية والأكثر أهمية ضمن عمليات الإصلاح الشامل، وقد هدفت عملية إصلاح هذا القطاع إلى تحقيق مبدأ العدالة وتحقيق النزاهة، وفي هذا الإطار تم إنشاء موقع الكتروني يتضمن مختلف المعلومات القانونية التي يحتاجها المواطن، كتنظيم القطاع وبرامجه ومختلف مهامه في ذات الوقت تم اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق فعالية القطاع تمثلت في: (العمارة، 2017)

1- البوابة القانونية: وهي موجهة خصيصا للقانونيين والتي تتضمن مختلف المعلومات والوثائق المتعلقة بالتشريع ومختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال القانون الدولي.

2- خدمة الشباك الإلكتروني: تم اعتماد هذه الخدمة بهدف تقريب الإدارة من المواطن حيث يقدم من خلالها المواطن مختلف أسئلته واستفساراته في مسائل قانونية ليتم الإجابة عنها بشكل مباشر عن طريق البريد الإلكتروني الخاص به وإرشاده إلى كافة المصالح المعنية من ذات الموقع.

3- استحداث السوار الإلكتروني في قانون الإجراءات الجزائية والذي يعتبر خطوة مهمة في عصرنة قطاع العدالة.

ب- البلدية الإلكترونية:

تم اعتماد هذا الإجراء بغية تقريب الإدارة من المواطن وتحسين الخدمة العمومية حيث يتم من خلال هذا الموقع الحصول على مختلف الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية على غرار شهادة الميلاد، عقد الزواج، شهادة الوفاة وغيرها من الوثائق الشخصية وهذه الخطوة اعتبرت كقفزة نوعية في عصرنة الإدارة الجزائرية وتحسين خدماتها المقدمة للمواطن. (قدواح، 2017، ص 50).

ج- البوابة الرسمية للحكومة الإلكترونية "بوابة المواطن"

تم إطلاق هذه البوابة رسميا سنة 2010 تحت إشراف وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وهي بوابة تجمع كل ما يحتاجه المواطن من خدمات من مختلف الإدارات العمومية والمؤسسات وتندرج ضمن هذه البوابة: (قدواح، 2017، ص 51).

1- خدمات المواطن: يتضمن هذا الموقع روابط متعلقة بمختلف الدوائر والوزارات التي يحتاجها المواطن لاستخراج وثائقه الخاصة.

- 2- بوابة الحياة المهنية: تتوفر هذه البوابة على مجموعة القوانين والقرارات والمراسيم التي تدير الحياة المهنية في الجزائر وتتضمن مواقع مؤسسات التشغيل، وزارة التشغيل والعمل، الضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد.
- د- بوابة الصحة: تتوفر هذه البوابة على مجموعة القوانين والقرارات والبرامج التي تنظم قطاع الصحة في الجزائر وكذا كل المستجدات حوله.
- هـ- بوابة السياحة والأسفار: هي الأخرى بوابة تتضمن مختلف المعلومات والقوانين المتعلقة بقطاع السياحة والتي من شأنها تسهيل على المواطن مختلف المعاملات السياحية وروابط متعلقة بالوكالات السياحية.
- و- التوظيف الإلكتروني: تم في هذا الإطار إنشاء موقعين امبلواتيك وتوظيف وهما موقعين للتوظيف عبر الانترنت
- 3- التعليم الإلكتروني: تم في هذا الإطار إطلاق ما يسمى بالمدرسة الرقمية المخصصة لتلاميذ الثانوي والمتوسط من خلال وضع برامج خاصة على شبكة الانترنت للاستفادة منها في شهادة البكالوريا والمتوسط. إضافة إلى مشروع التعليم عن بعد والمكتبات الافتراضية بقطاع التعليم العالي.
- اعتبرت الإدارة الإلكترونية حتمية لازمة فرضتها الثورة الرقمية العالمية والتي أنتجت تحولات هائلة في مختلف المجالات والقطاعات، مما دفع بالدول على اختلاف أنظمتها وسياساتها إلى انتهاج مختلف الآليات والإجراءات بهدف تحقيق مواكبة التحولات العالمية، إلا أن هذا لم يكن بالأمر الهين على الجزائر التي سعت بكل الوسائل إلى تحقيق ذلك، حيث بالرغم من كل الجهود المبذولة بهذا الشأن إلا أنها لم تستطع بكل الأحوال اللحاق بالتطور السريع الذي يعرفه العالم.
- فقد صنفت الجزائر حسب تقرير الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية لسنة 2018 في المرتبة 130 عالميا من بين 193 دولة عضو في المنظمة والمرتبة 12 عربيا و11 إفريقيا. (غفصي، 2019، ص 352).
- وهذا ما يدفعنا للقول إن التحول الرقمي في الجزائر يفتقد للتخطيط المحكم من نقطة البداية.

المبحث الثاني:

تأثيرات البيئة السياسية والاقتصادية للإدارة العامة في تطبيق الإدارة الإلكترونية في

الجزائر والمغرب تحليل مقارن

سعت كل من الجزائر والمغرب لتحسين أداء الجهاز الإداري في مختلف القطاعات بغية مواكبة التطورات وإعادة النظر في طريقة تسييرها البيروقراطية من جهة وتقريبها من المواطن من جهة أخرى، واعتبر اعتماد الإدارة الإلكترونية بمثابة الميكانيزم المعتمد لتحقيق تلك الأهداف، حيث قطعت شوطا كبيرا لتفعيل تطبيقات الإدارة الإلكترونية بالمستوى الذي يجعلها في مصاف الدول التي تعتبر رائدة في مجال تطبيقات الإدارة الإلكترونية إلا أن هذه الجهود واجهت العديد من العراقيل التي حالت دون تحقيق أهدافها المنشودة خاصة في ظل تأثيرات البيئة المحيطة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) بتعقيداتها ومتغيراتها.

فالإدارة وخدماتها تعتبر جزءا من البيئة المحيطة تتفاعل فيما بينها وتتأثر بمختلف متغيراتها بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد يكون هذا التأثير ايجابيا أو سلبيا، وذلك حسب قدرة الإدارة على التأقلم وفقها، وهذا ما جعل من بيئة الإدارة العامة تمثل تحدا امام تفعيل كفاءة تطبيقات الإدارة الالكترونية في الجزائر والمغرب.

فقد كثفت الجزائر مختلف الجهود الرامية إلى عصنة الإدارة العمومية بهدف الرفع من كفاءة أداء الجهاز الإداري وتحسين الخدمات العمومية والقضاء على البيروقراطية بشتى سلبياتها حيث خصصت ما يقارب 1666 مليار دج لتحديث القطاع الإداري ورقمته في الفترة بين 2000 و 2013 إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة وقد ظهر ذلك جليا في تقارير الأمم المتحدة في استخدام الخدمات الالكترونية 2014 حيث صنفت الجزائر في الترتيب 128 من أصل 135 دولة مصنفة. (غفصي، 2019) وهذا ما يبين انعدام الرؤية الإستراتيجية في تبني مشروع الإدارة الالكترونية.

في الوقت ذاته قطعت المغرب أشواطا عديدة لتبني مشروع الإدارة الالكترونية وسعت جاهدة لتحقيق أهدافه والتي كان أهمها عصنة القطاع الإداري وتقريب الإدارة من المواطن حيث حققت نتائج جيدة تحسب لها على المستوى الدولي، فقد صنفت المغرب بأفضل رتبة لها فيم يتعلق بالخدمات الرقمية حسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2014 فمن بين 193 دولة احتلت المرتبة 30 لتقفز بذلك من المرتبة 115 سنة 2008، ووفق تقرير الأمم المتحدة حول تطور مؤشر الحكومة الالكترونية فقد احتلت الرتبة 82 سنة 2014 بعدما كانت في المرتبة 140 سنة 2008، إلا أن هذا الانجاز الذي حققته المغرب لم يدم طويلا حيث تراجع ترتيبها في السنوات الموالية بشكل ملحوظ لتتأخر إلى الرتبة 78 وفق تقرير الأمم المتحدة حول مؤشر الخدمات، والرتبة 110 في مؤشر الحكومة الالكترونية لسنة 2018. (المجلس الاعلى للحسابات، 2019) إن هذا التأخر الذي تواجهه كل من الجزائر والمغرب كان نتيجة لتأثيرات البيئة المحيطة السياسية والاقتصادية والتي لا يمكن تجاوزها على اعتبار أنها تمثل تهديدات أو فرص لعمل الإدارة.

المطلب الأول: تأثيرات البيئة السياسية:

إن للبيئة السياسية تأثير مباشر وكبير على عمل الإدارات على اختلاف قطاعاتها خاصة باعتبار النظام الإداري جزء من النظام السياسي هذا الأخير يكون منعكسا بشكل تام على مستوى الإدارة التي تعنى بتقديم الخدمات العمومية والتي بدورها من أهم وظائف الدولة التي تسعى دائما لإيجاد أفضل الآليات واتخاذ مختلف القرارات لتحسين هذه الخدمات بغية تحقيق ثقة المواطن ورضاه التام بما يقدم له.

فالنظام السياسي على اختلافه يؤثر في عمل النظام الإداري هذا الأخير الذي يعتبر انعكاس للنظام السياسي على مستوى الإدارة، تخضع مختلف القرارات الإدارية للسلطة السياسية التي تحكمها وفقا لقوانين وقرارات رسمية لتسيير شؤونها، ولعل ذلك من أهم العراقيل التي واجهت كل من الجزائر والمغرب في تحقيق أهداف تطبيقات الإدارة الالكترونية والوصول للمستوى المطلوب.

فتميز النظام السياسي المغربي بالمركزية الشديدة كونه نظاما ملكيا تقوم على احتكار الملك لمختلف عمليات صنع القرار، وهذه السلطة المطلقة تمكنه من امتلاك الوظيفة الإدارية إلى جانب

الوظيفة السياسية وهذا ما يجعل من برامج وتطبيقات الإدارة الإلكترونية أكثر سرعة وأسهل تطبيقاً، ولعل هذه النقطة الوحيدة التي تحسب للنظام الإداري المغربي في تحقيق نوع من الفعالية في اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

فأنظمة الحكم في الدول العربية "تخضع لمنطق تعدد الأطراف المشاركة وواحدة المسؤول عنها في نهاية المطاف". (الرضواني، 2019)

وبالنسبة للجزائر فهي تواجه العائق المتعلق بمركزية السلطة وهيمنة السلطة التنفيذية مع غياب الرغبة والإرادة السياسية في تبني الإدارة الإلكترونية كنموذج فعال لتقديم الخدمات الإدارية للمواطن بسهولة وأكثر دقة، هذا إلى جانب المشاحنات التي تحدث داخل الإطار السياسي تقف كعثرة أمام تحقيق الأهداف.

خضوع اغلب القرارات الإستراتيجية كتبني مشروع الإدارة الإلكترونية وتفعيل تطبيقاته من خلال الشراكة في اتخاذه بين الحكومة وممثلي المواطنين من الأحزاب الممثلة لهم لنظام غير منتخب ومؤسسات غير منتخبة رغم قدم التعددية السياسية في المغرب، كذلك الجزائر لا يقل النظام الحزبي هشاشة فيها في ظل هيمنة السلطة السياسية وتهميش باقي الفواعل التي تمثل المواطن.

كذلك من ناحية التشريعات فالجزائر تفتقر لقوة القانون وببطء في التنفيذ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال هذا إلى جانب مقاومة التغيير من قبل السلطة السياسية من جهة أخرى فأنظمة الحكم في دول العالم الثالث أنظمة معمرة حيث يستمر الرئيس في الحكم لمدة طويلة وهذا ما ينعكس في عمل الإدارة حيث ينعقد فيها التغيير الجوهرى بل يحدث داخل النظام الإداري إصلاحات وتعديلات والتي بدورها لا تحد من سلبيات البيروقراطية المتجذرة انعكاساً للنظام السياسي المعمر. ويمكن القول إن هذا راجع لغياب الرغبة الحقة في التغيير وهذا ما يعرقل فعالية وكفاءة الإدارة الإلكترونية في عصرنة الإدارة وتقريبها من المواطن وبالتالي خلق الثقة بين المواطن والإدارة من جهة وتحقيق الاستقرار السياسي من جهة أخرى.

مقاومة التغيير من قبل السلطة السياسية التي ترفض جل أشكال التغيير داخل الإطار العام للدولة والذي يمكن أن يشكل لها تهديداً حتى وان فرضت الظروف ذلك فسيكون سطحياً حيث يؤكد John Millet على أنه أي نظام إداري بيروقراطي لا يمكن أن يحدث فيه تغيير جذري إذا ما حدث تغيير في السلطة السياسية. (عثمان، 2020)

المطلب الثاني: تأثيرات البيئة الاقتصادية

تمثل الإدارة الإلكترونية نتيجة للثورة الرقمية العالمية والتي تؤثر وتتأثر بمختلف الجوانب الاقتصادية داخل النظام، ففي الوقت الذي تساهم الإدارة الإلكترونية بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية تخضع تطبيقاتها وفعاليتها لتأثيرات البيئة الاقتصادية المحيطة، فلمكونات النظام الاقتصادي (الدخل الوطني، الدخل الفردي، الناتج المحلي) تأثير مباشر وكبير على مدى فعالية تطبيقات الإدارة الإلكترونية التي تتطلب نظام اقتصادي قوي يساهم بشكل

كبير في توفير الموارد المالية لاقتناء مختلف المستلزمات التكنولوجية والرقمية وحتى الذكية من جهة ورفع قدرة المواطن في تمكنه من امتلاك هذه التكنولوجيا وسهولة التعامل معها من جهة أخرى.

فالمغرب يتبنى نموذج تنموي يختلف عن غيرها من الدول العربية والذي يستند على المرجعية الليبرالية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ويمكن الحكم على نظامها الاقتصادي من ظاهر الأمر بالقوة لتعدد القطاعات المساهمة في الناتج الوطني (الفلاحة، الصناعة، قطاع الخدمات والسياحة)، إلا أنها في باطن الأمر يتميز اقتصادها بالهشاشة في ظل ضعف الاستثمار في مختلف الإمكانيات الطبيعية المتاحة لدعم القطاع الفلاحي والذي يمثل أساسا من الأسس الرئيسية في النظام الاقتصادي المغربي والذي غالبا ما يعاني من عدم القدرة في التأقلم مع التقلبات المناخية التي يمكن إن تحول دون تحقيق مردود اقتصادي يساهم في توفير الإمكانيات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

كذلك يتسم النظام الاقتصادي المغربي بالاعتماد على الصناعة وكذا قطاع الخدمات الذي يساهم بنسبة معتبرة في الناتج الوطني إلا إنها تعرف مواطن ضعف في كلا القطاعين خاصة مع تراجع دور القطاع الخاص والمقاولة المغربية وبالتالي فذلك يجعل من فعالية تطبيقات الإدارة الإلكترونية ضعيفة الكفاءة، إلا أن المغرب بتعدد قطاعاتها يجعل من الدخل الوطني الخام يرتفع نوعا ما لتحقيق متطلبات اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال فالدخل الوطني للخام للمغرب حسب تقرير البنك الدولي يفوق 113.26 مليار دولار أمريكي 2018، ويمثل الدخل الفردي مقارنة بالقدرة الشرائية 3108 دولار أمريكي حسب احصائيات 2018 لموقع البنك الدولي (البنك الدولي، 2020) وبالتالي سيساعد ذلك نوعا ما في توفر متطلبات الإدارة الإلكترونية في ظل ارتفاع محسوس للعائدات المالية اللازمة من جهة وزيادة قدرة المواطن في الولوج لعالم التكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى. خاصة بالنظر إلى العدد الإجمالي للسكان وهذا ما يظهر جليا في تطور عدد مستعملي الانترنت في المغرب وزيادته لسنوات متتالية حسب الجدول التالي:

عدد الغير مستخدمي الانترنت	العدد الإجمالي للسكان	النسبة المئوية من مجموع السكان	مستخدمي الانترنت	السنوات
14,748,509	34,817,065	57.6 %	20,068,556	2016
14,651,488	34,377,511	57.4 %	19,726,023	2015
14,653,960	33,921,203	56.8 %	19,267,243	2014
14,719,182	33,452,686	56 %	18,733,504	2013
14,705,654	32,984,190	55.4 %	18,278,536	2012
17,532,294	32,531,964	46.1 %	14,999,670	2011
15,411,715	32,107,739	52 %	16,696,024	2010
18,616,680	31,714,958	41.3 %	13,098,278	2009

20,973,514	31,350,544	33.1 %	10,377,030	2008
24,343,888	31,011,322	21.5 %	6,667,434	2007
24,623,372	30,691,434	19.8 %	6,068,062	2006
25,801,998	30,385,479	15.1 %	4,583,481	2005
26,599,921	30,093,109	11.6 %	3,493,188	2004
28,812,956	29,812,685	3.4 %	999,729	2003
28,834,637	29,535,591	2.4 %	700,954	2002
28,849,824	29,250,983	1.4 %	401,159	2001
28,749,697	28,950,553	0.7 %	200,856	2000

المصدر: <https://www.internetlivestats.com/internet-users/morocco>

نلاحظ من خلال الجدول تطور وتزايد سريع لعدد مستخدمي الانترنت في المغرب حيث فاق 20 مليون فرد سنة 2016 أي بنسبة 57.6 % تعدت النصف من مجموع السكان ولعل هذا التطور الذي شهدته بتطور السنوات كان نتيجة لتأثيرات البيئة الاقتصادية السابقة الذكر والتي ساهمت نوعا ما في تحقيق فعالية اعتماد الإدارة الالكترونية إضافة إلى انفتاح المواطن المغربي ورغبته في ولوج عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع تعدد الوسائط الالكترونية.

بالنسبة للجزائر فهي تأخذ منحى مغاير للمغرب، حيث يظهر الدور الكبير للدولة وتدخلها في الاقتصاد مع تهميش لادوار بقية الفواعل داخل النظام الاقتصادي، حيث أن أغلب المشاريع و الحركات الاقتصادية تقف وراءها الدولة وتتحكم في سيرها، حيث يتسم النظام الاقتصادي الجزائري بالقوة التي تميزه عن غيره من الدول العربية الا انه في ذات الوقت يقع قيد الارتهان للنفط الذي يمثل قوة اقتصادية كبرى في العالم والذي غالبا ما يمثل مآزق للدول النامية على غرار الجزائر خاصة في ظل التغيرات العالمية التي تجعل من النفط نقمة اقتصادية تؤدي لتدهور الاقتصاد الجزائري بين الحين والآخر.

فترجع أسعار النفط وارتباطها ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي يجعل من الاقتصاد الجزائري يتميز من الحين إلى الآخر بالهشاشة في ظل تقلبات السوق الدولية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني الذي بدوره ينعكس على الدخل الفردي الذي حسب الإحصائيات الأخيرة للبنك الدولي يمثل الدخل الفردي حوالي 3920 دولار وبذلك يشهد انخفاضا بعدما شهد ارتفاعا محسوسا بين (2012/5170 دولار و 2014/5490 دولار) (البنك الدولي، 2020)، وهذا ما يعيق تحقيق اكتمال مشاريع الإدارة الالكترونية نتيجة لسوء استغلال الموارد المالية المتاحة اللازمة لذلك من جهة وتأثيرها بشكل سلبي على إمكانية المواطن في التمكن من التقنيات الحديثة وامتلاكها وسهولة التعامل معها من جهة أخرى. ولعل هذا تجلى في انخفاض عدد مستعملي الانترنت عبر السنوات وذلك وفق الجدول التالي:

السنوات	مستخدمو الانترنت	النسبة المئوية من مجموع السكان	العدد الاجمالي للسكان	عدد غير المستخدمين للانترنت
2016	7,937,913	19.7 %	40,375,954	32,438,041
2015	7,608,158	19.2 %	39,666,519	32,058,361
2014	7,043,221	18.1 %	38,934,334	31,891,113
2013	6,300,712	16.5 %	38,186,135	31,885,423
2012	5,701,286	15.2 %	37,439,427	31,738,141
2011	5,140,398	14 %	36,717,132	31,576,734
2010	4,504,520	12.5 %	36,036,159	31,531,639
2009	3,975,621	11.2 %	35,401,790	31,426,169
2008	3,543,766	10.2 %	34,811,059	31,267,293
2007	3,238,164	9.5 %	34,261,971	31,023,807
2006	2,489,345	7.4 %	33,749,328	31,259,983
2005	1,944,156	5.8 %	33,267,887	31,323,731
2004	1,520,906	4.6 %	32,817,225	31,296,319
2003	711,184	2.2 %	32,394,886	31,683,702
2002	509,172	1.6 %	31,990,387	31,481,215
2001	204,109	0.6 %	31,590,320	31,386,211
2000	153,332	0.5 %	31,183,658	31,030,326

المصدر: <https://www.internetlivestats.com/internet-users/algeria>

نلاحظ من خلال الجدول السابق انخفاضا كبيرا في عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر مقارنة بالمغرب حيث لم يصل عدد المستخدمين للانترنت لـ 8 مليون فرد من مجموع 40 مليون نسمة وبنسبة مئوية ضعيفة جدا لم تتعد 19.7 % سنة 2016 وهذا ما يمكن إرجاعه إلى ضعف البناء الاقتصادي وذلك نتيجة لتدني العائدات المالية وضعف الاستثمارات الموجهة لهذا المجال والتي حالت دون تحقيق فعالية تبني مشاريع لتطبيق الإدارة الإلكترونية من جهة وعدم إتاحة المجال الإلكتروني للجميع في مجال تكنولوجيا المعلومات من جهة أخرى خاصة إذا ما تعلق الأمر بقاطني المناطق النائية. بالإضافة إلى جانب المساهمة الضعيفة للقطاعات الثانوية الأخرى (الفلاحة، الصناعة، الاستثمار)، ففي الوقت الذي شهدت الجزائر تعثرا في مسار النمو بسبب تدهور أسعار النفط لجأت لدعم

تلك القطاعات سعيا منها في مساهمتها في رفع الناتج المحلي وارتفاع نسبة النمو ومحاولة التنوع في صادراتها والتي يمثل منها النفط ما يتعدى نسبة 95% (منتدى الشرق) إلا إن ذلك ليس بالأمر الكافي لتحقيق أهداف الإدارة الإلكترونية.

إلى جانب كل هذا يشهد العالم اليوم أزمة كبيرة متعلقة بجائحة كورونا الفيروس الذي أصبح فيروسا اقتصاديا أكثر منه صحيا، حيث نشرت الصحيفة الألمانية ديرشبيغل مقال تحت عنوان "خبراء ألمان- فيروس القمع وانهيار سعر النفط يعصف باقتصاد الجزائر" (الظاهر، 2020) والذي وضع سيناريو مخيف للاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط الذي يعتبر ثابت أساسي لإيرادات البلاد والتي في تهاوي خطير حيث يتوقع الخبراء انخفاض احتياطي البلاد من العملة الصعبة بنسبة 90% نهاية 2020، الأمر الذي يعرقل أكثر تقدم الجزائر في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي في الأساس لم تصل للمستوى المطلوب.

كذلك المغرب كان لها النصيب من تأثيرات أزمة الجائحة الذي مس وبشكل كبير اقتصاد المملكة، الذي شهد شبه توقف تام في النشاط الاقتصادي هذا تزامنا مع موسم الجفاف الأمر الذي جعل المغرب تمر بمرحلة صعبة في الوقت الراهن، مع تراجع كبير في الصادرات في الوقت ذاته استقرار في الواردات الأمر الذي يزيد الأمر تعقيدا (الظاهر، 2020) مما يؤدي بدوره إلى انخفاض العائدات المالية وبالتالي يعمق من الأزمة الاقتصادية ومن هنا زيادة التأخر في مجال التكنولوجيا الحديثة وتعثّر مشاريعها وأفاقها التي تم وضعها برؤية بعيدة المدى.

يمكن القول انه بالرغم من التحول الرقمي في المغرب كان سلسا ولينا على اعتبار إن الإدارة المغربية منفتحة بشكل كبير على البيئة المحيطة، وأسرع نوعا ما من الجزائر في تنفيذ مشاريعها إلا أنها تفتقد للقدرة على التأقلم مع تعقيدات البيئة وتغييراتها المستمرة والتي يمكن أن تجعل منها تهديدا لاستقرارها وهذا ما يحول دون فعالية التحول وكفاءته للوصول لإدارة عصرية في خدمة المواطن بدون تعقيدات بيروقراطية مع سمات هذه الأخيرة وتجذرهما في النظام الإداري.

كذلك بالنسبة للجزائر التي قطعت أشواطا كبيرة في عملية التحول الرقمي، فإلى جانب الصعوبات التي واجهتها في تحقيق ذلك وجدت صعوبات كبيرة في التكيف مع التغيرات العالمية والتطورات المتسارعة، وضغوطات البيئة المحيطة على المستوى الداخلي والخارجي وهذا يعرقل أكثر تحقيق التحول بالمستوى المطلوب من جهة وتدهور الأوضاع داخل النسق السياسي بسبب غياب ثقة المواطن الذي يتلقى وعود مع انعدام التنفيذ.

الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن اتجاه الدول لتبني مشروع التحول الرقمي على اختلافها واختلاف أنظمتها أصبح مطلباً رئيساً لتحقيق عصرية الجهاز الإداري والارتقاء بفعالية أدائه وتقريبه من المواطن، فالدول بذلك تجد نفسها مجبرة على التكيف مع مختلف التطورات العالمية والوصول بجهازها الإداري للمستوى الذي يحقق فعالية في تقديم الخدمات للمواطن، كل هذا يتطلب جملة من الآليات والميكانيزمات الضرورية. وقد بادرت كل من الجزائر والمغرب على غرار بقية الدول باعتمادها عدة مشاريع

واستراتيجيات لتحقيق فكرة التحول الرقمي إلا أن ذلك لم يصل للمستوى المطلوب و الأمر الذي تطمح إليه وهذا ما حال دون لحاقها بوتيرة التطورات في مجال الإدارة الإلكترونية ومواكبة التقدم في عصرنة الإدارة العامة نتيجة تأثيرها السلبي بالبيئة السياسية والاقتصادية وتعقيداتها وعدم تمكنها من القضاء على البيروقراطية المتجذرة في نظامها الإداري إضافة إلى فقدان الرغبة والإرادة السياسية في التغيير، هذا إلى جانب ضعف التشريعات والقوانين التي تعمل على تنفيذ مختلف الخطط والمشاريع الرامية إلى اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ولعل أهم النقاط التي ساهمت بشكل سلبي في عدم فعالية تطبيقات الإدارة الإلكترونية تمثلت في:

- اعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمثابة تهديد يمس جوانب حساسة داخل نظام الدولة.
- ضعف التخطيط الاستراتيجي للمشاريع المتبناة في إطار تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- التباعد الجغرافي للمصالح الإدارية مع انعدام شمولية اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال فيها.

- عدم توفر القدرات البشرية المؤهلة مع إهمال جانب التدريب لرفع المهارات.
ومن أجل تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحسين أداء الجهاز الإداري بهدف تقريبه إلى المواطن يمكن اقتراح ما يلي:

- تعزيز الإرادة السياسية والرغبة الحقة في عملية التغيير والتحول الرقمي.
- العمل على ترشيد القرارات المتعلقة بتنفيذ البرامج الخاصة بتطبيق الإدارة الإلكترونية.
- توفير الإمكانيات المالية والبشرية لتسهيل عملية التطبيق واستقطاب المورد البشري المؤهل والمتخصص في البرامج الإلكترونية والقادر على تفعيل دورها في تحقيق الأهداف المرجوة.
- تطوير البنية التحتية ومحاولة تعزيزها بما يخدم التطبيق الفعال للإدارة الإلكترونية.

الإحالات والمراجع:

1. حراق، اسيا. (2015). الإدارة الإلكترونية في المغرب، الصفقات العمومية نموذجاً (الإصدار ط1). الرباط، المغرب: دار السلام للطباعة والنشر.
2. رضواني، حمد . (2019). الحداثة السياسية في المغرب: اشكالية وتجربة (الإصدار الطبعة الثالثة). الرباط، المغرب: مطبعة المعارف الجديدة_الرباط.
3. المجلس الأعلى للحسابات. (2019). خلاصة التقرير حول تقييم الخدمات على الإنترنت الموجهة للمتعاملين مع الإدارة. المغرب: المجلس الأعلى للحسابات.
4. وزارة اصلاح الادارة والوظيفة العمومية. (2018_2021). الخطة الوطنية لاصلاح الادارة. المملكة المغربية: وزارة اصلاح الادارة والوظيفة العمومية.
5. وزارة اصلاح الادارة والوظيفة العمومية. (2017). منجزات وزارة اصلاح الادارة والوظيفة العمومية. المملكة المغربية.

6. بن مرسل، رفيق. (2019). الانتقال نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر: دراسة في المؤشرات التقنية والضمانات القانونية. جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية (23).
7. العايب، سليم. (2014). إعادة فهم العقلانية البيروقراطية عند "فيبر". مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، 02 (04)، ص.ص 141_156.
8. غفصي، توفيق. (2019). إقامة الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول - بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الإلكترونية. مجلة دفاتر اقتصادية، 11 (01)، ص.ص 342_357.
9. فرطاس، فتيحة. (2016). عصنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين. الاقتصاد الجديد، 2 (15)، ص.ص 305_322.
10. قاسم، ميلود. (2015). علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر: بين الأزمات ومحاولات الإصلاح. دفاتر السياسة والقانون. (05)، ص.ص 57_84
11. قدواح، منال. (2017). مشروع بوابة المواطن الإلكتروني في إطار استراتيجية الحكومة الإلكترونية الجزائرية 2013 (بين النص والتطبيق). مجلة العلوم الانسانية، أ (47)، ص.ص: 43_58
12. لعمارة، عبد الرزاق. (2017). الإدارة الإلكترونية للمرفق العام في الجزائر بين الواقع والمأمول "قطاع العدالة انموذجاً"، المؤتمر العلمي الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
13. مراكشي، محمد لمين. (2017). الإدارة الإلكترونية واثرها على اصلاح الخدمة العمومية في الجزائر. مجلة الابداع، 07 (08)، ص.ص 179_193.
14. C.Cherkaoui, E., & D.Mammas, B. (2005). *Le e-Gouvernement et la Modernisation du Secteur Public. 3rd International Conference: Sciences of Electronic Technologies of Information and Telecommunications, TUNISIA: SETIT.*
15. بن الطاهر، احمد، كورونا والجفاف شبح يهدد الاقتصاد المغربي، 2020/05/28، <https://www.aa.com.tr/ar>، تاريخ التصفح: 2020/06/28.
16. جفري، مراد، الثورة الرقمية وتأثيراتها على الإدارة العمومية بالمغرب. (2017). <http://9anonak.blogspot.com>. تاريخ التصفح: 2020/04/25.
17. منتدى الشرق، التحديات السياسية الكبرى واشكال الاستجابة (التحديات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التنمية)، <https://www.sharqforum.org/ar/>، تاريخ التصفح: 2020/03/22.
18. Word Bank. (2020). Consulté le 06 20, 2020, sur <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD?locations=DZ&view=chart>
19. Word Bank (2020). Consulté le 05 22, 2020, sur <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.ATLS.CD?locations=MA>.